S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/199
24 February 1999

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بالنيابة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن عقود الأدوات الاحتياطية لقطاع النفط في المرحلة الرابعة من برنامج (النفط مقابل الغذاء) وقيام مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في لجنة ٦٦١ بتعليق هذه العقود لأسباب واهية بهدف إلحاق الأذى بالعراق والرجاء تدخلكم الشخصي والعمل على رفع التعليق المصطنع عن هذه العقود فورا انسجاما مع أحكام قرار مجلس الأمن ١١٧٥ (١٩٩٨).

سأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن
السفير
الممثل الدائم

240299 240299 99-05040

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق بالنيابة

أود أن أشير إلى رسالتي الموجهة لسيادتكم (الوثيقة S/1998/996) والمؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وإلى رسالتكم (الوثيقة S/1998/330) المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والتي أوصيتم فيها مجلس الأمن بالسماح للعراق باستيراد قطع غيار ومعدات بقيمة (٣٠٠) ثلاثمائة مليون دولار وفق قوائم أعدتها الجهات العراقية المختصة بالتنسيق مع الفريق الفني من شركة سيبولت، والتي أدخلت في القائمة المصنفة لخطة الشراء والتوزيع - المرحلة الرابعة - وصادق عليها سيادتكم في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨. وتأسيسا على ذلك اعتمد مجلس الأمن تلك التوصية بالقرار ١١٧٥ (١٩٩٨) في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

بعد مرور أكثر من ٨ أشهر على اعتماد القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) أود أن أبيّن لكم موقف العقود الخاصة بالأدوات الاحتياطية لقطاع النفط لغاية ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. لقد بلغ عدد العقود المقدمة إلى سكرتارية لجنة ٦٦١ (٥١٣) خمسمائة وثلاثة عشر عقدا. وعدد العقود التي تم توزيعها على أعضاء اللجنة بلغ (٤٥٥) أربعمائة وخمسة وخمسين عقدا وافقت اللجنة على (٣٤٧) ثلاثمائة وسبعة وأربعين عقدا وما زالت (١٠٢) مائة وعقدين معلّقة ولم يبت فيها.

لقد استخدم المندوبان الأمريكي والبريطاني في لجنة (٦٦١) نفس الأعذار الواهية التي دأبا عليها في السابق وهي أن المواد ليس لها علاقة بزيادة الصادرات النفطية واحتمال وجود استخدام مزدوج لهذه الأدوات والادعاء بأن هذه المواد غير مشمولة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والتشبث بطلب معلومات أو تقييم فني إضافي من قِبل لجنة ٦٦١.

وفي الحقيقة فإن هذه المماطلة والتسويف من قِبل المندوبَين الأمريكي والبريطاني ليس القصد منه إلا خدمة هدف سياسي خاص بحكوماتهما وهو إلحاق الأذى بالعراق. إذ نلاحظ بعد طول المماطلة والتسويف وبعد مرور فترة طويلة على التعليق يقومان برفع التعليق دون أي تحوير أو تغيير في العقد ومكوناته ومواصفاته مما يؤكد بأن التعليق أساسا كان لأسباب لا علاقة لها بالذرائع التي تم تحديدها من قبلهما أصلا.

إن تصرفات مندوبَي الولايات المتحدة وبريطانيا تكشف النوايا السيئة للإدارة الأمريكية والبريطانية ضد العراق وشعبه وتماديهما في محاولاتهما لحرمان القطاع النفطي من توفير المواد

والمستلزمات الضرورية لإدامة وتطوير منظومة الإنتاج العاملة فيه، والتي تتزامن مع حملة الإجراءات التي تتخذها حكومتا واشنطن ولندن بقصد زعزعة الأمن والاستقرار والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

إننا في الوقت الذي نقدر فيه جهودكم نطمح تدخلكم الشخصي لدى لجنة ٦٦١ من أجل الحث على الإسراع بتمشية عقود شراء قطع الغيار والمعدات النفطية والعمل على رفع التعليق المصطنع فورا عن العقود المعلّقة انسجاما مع أحكام القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

وبانتظار إجراءاتكم، نرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا فائق تقديري.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزارة
وزير خارجية جمهورية العراق وكالة